

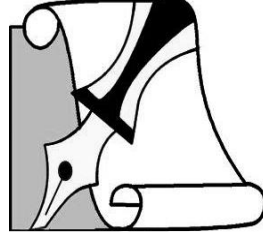


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



مركز للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

انتخابات الكنيست الـ 22 في نتائجها ودلالاتها

1 - مدخل:

يوم الثلاثاء 17 ايلول 2019 انطلق سباق الانتخابات الإسرائيلية لاختيار الكنيست الـ 22، وهي الانتخابات التي تُعاد للمرة الثانية في سنة واحدة، بعد فشل نتياهو في تشكيل حكومة بعد انتخابات نيسان السابق. ومنذ ذلك الحين والجميع يتحدث عن أفغدور ليبرمان، الذي أفشل مساعي نتياهو لتشكيل حكومة يمين مطلقة، بعد رفضه التعاون مع أحزاب المتدينين المتطرفين "الحريديم" في الائتلاف الحكومي، إلا بشرط تمرير قانونه لتجنيد الشباب الحريدي الزاميا في الجيش الإسرائيلي، وهو القانون الذي يتفاداه الحريديم إلى أقصى الحدود. وقد خاضت الانتخابات 31 قائمة انتخابية، بعد أن انسحبت قبل ثلاثة أسابيع قائمة "زهوت" اليمينية المتطرفة بزعامة موشيه فيغلين، باتفاق مع حزب الليكود الذي وعد هذا الأخير بمنحه منصب وزير في حكومته المقبلة، في حال شكلها الليكود.

2 - إحصائيات المصوتين:

أعلنت لجنة الانتخابات المركزية أن عدد ذوي حق الاقتراع المسجلين في سجل الناخبين، بلغ 6394030 ناخبا، في حين قال مركز الإحصاء المركزي إن عدد الناخبين المتواجدين في البلاد بلغ 5,8 مليون نسمة، ما يعني أن أكثر من 9% هم في عداد المهاجرين أو المقيمين في الخارج. كما تبين أن نسبة العرب من ذوي حق الاقتراع هي قرابة 16% وفي النتائج الرسمية يتم اعتماد سجل الناخبين، الذي تعلنه لجنة الانتخابات المركزية، والذي يستند إلى سجل السكان العام، ويشمل أيضا مئات الآلاف من المهاجرين أو المقيمين بشكل دائم في الخارج. وحسب التقديرات غير الرسمية، فإن أكثر من 10% من اليهود، وحوالي 5% من العرب، هم في عداد المهاجرين أو المقيمين بشكل دائم في الخارج، من بينهم مثلا آلاف كثيرة من الطلاب العرب.

ويحق التصويت فقط لمن بحوزتهم المواطنة الكاملة، وعلى هذا الأساس يتم إخراج قرابة 335 ألفاً، من أهالي القدس المحتلة (312 ألفاً)، وأهالي الجولان (23 ألفاً)، من الذين بحوزتهم بطاقة مقيم وليس مواطنة كاملة. ويشار إلى أنه في القدس قرابة 34 ألف شخص من ذوي المواطنة الكاملة، من بينهم 12 ألفاً من فلسطيني الداخل، مثل أهالي شطر بيت صفافا الغربي وغيرهم من الذين انتقلوا للعيش إلى القدس من المناطق الأخرى، والباقي، بمعنى 22 ألفاً، هم من فلسطيني القدس الذين طلبوا وحصلوا على الجنسية الإسرائيلية الكاملة.

أما إحصائيات مركز الإحصاء المركزي فهي تعتمد على من هم في البلاد في يوم الانتخابات، وحسب تقديراته فإن عددهم سيكون 5,8 مليون نسمة، ما يعني أن 9,2% هم في عداد المهاجرين والمقيمين في الخارج.

ويستدل من تقرير مكتب الإحصاء المركزي أن نسبة العرب من بين الناخبين في البلاد قرابة 16% ، وحسب تقديرات أكثر دقة، فإن نسبة العرب من بين ذوي حق الاقتراع في حدوده 15,8% ، بينما نسبة اليهود 79% ، في حين أن 5% هم إما من اليهود الذين لا تعترف المؤسسة الدينية بيهوديتهم، أو أنهم مسيحيون هاجروا مع عائلاتهم اليهودية، ولكن كل هؤلاء يمارسون حياة كالمجتمع اليهودي، بما في ذلك أنماط التصويت، رغم أن غالبية الـ 5% ، تكون توجهاتها عادة أبعد من اليمين واليمين المتطرف.

ويتبين من معطيات مركز الإحصاء المركزي أن 43% من المواطنين العرب ذوي حق الاقتراع هم دون 18 عاماً، مقابل 32% بين اليهود. وهذا يدل على أن الفجوة تتقلص بين اليهود والعرب، إذ حتى قبل سنوات ليست قليلة كان 28% من اليهود دون سن 18 عاماً. وهذا انعكاس لتراجع معدلات الولادة بين العرب وارتفاعها بين اليهود. وتبقى معدلات الولادة العربية الأعلى في النقب، إذ أن قرابة 49% من السكان هناك هم دون سن 18 عاماً.

3 - أبرز القوائم المشاركة:

أ - حزب الليكود، برئاسة بنيامين نتنياهو، الذي يترأس الحكومات الاسرائيلية منذ 2009 ، بشكل متواصل، وتضاف له ولاية من 3 سنوات في النصف الثاني من سنوات التسعين الماضية، وفي شهر تموز الماضي

بات نتتياهو أكثر رئيس حكومة إسرائيلي في منصبه. وتوقعت استطلاعات الرأي حصول الليكود على ما بين 31 إلى 33 مقعداً، بينما لليكود حالياً 35 مقعداً، وانضم لقائمته حزب "كلنا"، برئاسة وزير المالية موشيه كحلون، الذي حصل في انتخابات نيسان على 4 مقاعد، ما يعني أن الاستطلاعات تُظهر تراجعاً لليكود في القوة الإجمالية 39 -مقعداً.

ب -تحالف" أزرق أبيض"، وهو يضم ثلاثة أحزاب، هي حزب" يوجد مستقبل" الذي دخل الكنيست لأول مرة في انتخابات2013، برئاسة يائير لبيد. وحزب" مناعة لإسرائيل" برئاسة رئيس الأركان الأسبق بيني غانتس، وهو رئيس القائمة، وقد تشكل هذا الحزب تمهيداً لانتخابات نيسان العام الجاري. والحزب الثالث، وهو الأصغر،" تلم" برئاسة رئيس الأركان الأسبق ووزير الدفاع الأسبق موشيه يعلون. ومنحت استطلاعات الرأي هذا التحالف ما بين 31 إلى 33 مقعداً. وكان لهذا التحالف 35 مقعداً.

ج - القائمة المشتركة"، وتضم أربعة أحزاب تنشط أساساً بين فلسطيني الداخل، وهي: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والحركة الإسلامية (الجنوبية)، والتجمع الوطني الديمقراطي، والحركة العربية للتغيير. وقد تشكلت القائمة لأول مرة في انتخابات العام2015، وحصلت حينها على 13 مقعداً، وانشقت لقائمتين في انتخابات نيسان، وحصلت القائمتان على 10 مقاعد. وتوقع استطلاعات الرأي حصول القائمة المشتركة على ما بين 10 إلى 12 مقعداً.

د - تحالف" يامينا"، وهو تحالف ثلاثة أحزاب استيطانية، ناشطة أساساً في أوساط التيار الديني الصهيوني، رغم أنه ترأس القائمة وزيرة العدل السابقة أييلت شاكيد، وهي علمانية. وتوقع استطلاعات الرأي حصول هذا التحالف على ما بين 8 إلى 9 مقاعد.

هـ - "يسرائيل بيتينو" برئاسة أفيغدور ليرمان، وهو الحزب الذي منع عملياً تشكيل حكومة نتتياهو بعد انتخابات نيسان، بسبب معارضته لتخفيف مشروع قانون يفرض الخدمة العسكرية الإلزامية على شبان المتدينين اليهود المتزمتين الحريديم. وتوقع استطلاعات الرأي حصول الحزب على ما بين 7 إلى 8 مقاعد، مقابل 5 مقاعد حصل عليها في انتخابات نيسان.

و - قائمتا الحريديم شاس لليهود الشرقيين ويهدوت هتورا لليهود الغربيين الأشكناز . وتتوقع استطلاعات الرأي حصول القائمتين على ما بين 13 إلى 14 مقعدا مناصفة بين القائمتين، مقابل 8 مقاعد لكل واحدة من القائمتين حصلت عليها في انتخابات نيسان.

ز - المعسكر الديمقراطي"، وهو تحالف يضم حزب ميرتس وحزب "إسرائيل ديمقراطية" برئاسة إيهود باراك، والذي تم تشكيله لانتخابات أيلول، ونائبة منفصلة عن حزب العمل) ستاف شافير .(إلا أن باراك مرشح في المقعد العاشر غير المضمون . وتتوقع استطلاعات الرأي حصول التحالف على 6 إلى 7 مقاعد، مقابل 4 مقاعد حاليا لحزب ميرتس.

ح - تحالف "العمل - غيشر"، وهو تحالف يضم حزب العمل برئاسة عمير بيرتس، وحزب "غيشر" برئاسة النائبة السابق أورلي ليفي -أبكسيس، التي انشقت عن حزب "يسرائيل بيتينو" وشكلت هذا الحزب تمهيدا لانتخابات نيسان، إلا أنها حصلت على 1,7% من الأصوات، في حين أن نسبة الحسم .3,25% وتتوقع استطلاعات الرأي حصول هذه القائمة على ما بين 5 إلى 6 مقاعد مقابل 6 مقاعد حاليا لحزب العمل.

ط - عوتسما يهوديت"، وهي حركة منبثقة عن حركة "كاخ" الإرهابية المحظورة صوريا في إسرائيل، وفعليا في الكثير من دول العالم .وقد شطبت المحكمة العليا تشريح اثنين من مرشحي هذه القائمة، بعد أن كانت المحكمة قد شطبت ترشيح ثالث في انتخابات نيسان .وهي الحركة الأشد تطرفا .وفي الأسبوع الأخير توقعت لها استطلاعات الرأي أن تعبر نسبة الحسم وتحصل على 4 مقاعد، ولكن كثيرين يشكون بهذه النتيجة، إذ في انتخابات نيسان توقعت الاستطلاعات حصول قائمة" زهوت "السابق ذكرها على 5 إلى 6 مقاعد، ولكنها حققت نصف النتيجة ولم تعبر نسبة الحسم.

ولا توجد قوائم بارزة، من الممكن أن تجرف عشرات آلاف الأصوات، بل كلها قوائم صغيرة، قد تحصل على بضع مئات وحتى بضع آلاف قليلة من الأصوات، من بينها قائمة حزب "الوحدة الشعبية"، وهو حزب أسسه البروفسور أسعد غانم عشية انتخابات أيلول.

4 - غياب الأيديولوجيات:

إن إحدى الركائز الرئيسة التي تعتمد عليها الأحزاب السياسية في معركتها الانتخابية وسعيها لإقناع الناخب لكسب صوته هي الرؤية الشاملة والأيديولوجية الخاصة بها والتي تميزها عن غيرها من الأحزاب؛ إلا أن ما تشهده الحلبة السياسية في إسرائيل وخصوصاً في المعركة الانتخابية الحالية يُجسد وبوضوح غياب الأيديولوجيات وتلاشي الفروقات، فلا تكاد تُميز بين موقف للمعسكر اليميني وموقف معسكر الوسط واليسار حيث باتت السمة الغالبة هي الانجرار خلف استطلاعات الرأي و ملائمة مواقف الأحزاب حسبما تميل إليه غالبية الجمهور وذلك على قاعدة "ما يطلبه الناخبون" وليس أدل على ذلك من موافقة زعماء التيارات الدينية القومية على ترؤس وزيرة العدل السابقة أيليت شاكيد زعامة حزب (إلى اليمين (لأنها تحظى بقبول أكبر في الشارع الإسرائيلي رغم تعارض القرار مع طابع وخصوصية التيارات الدينية القومية لكونها علمانية وامراً، هذه الحالة تُعتبر هامشية مقارنة بما يحدث في حلبة الصراع بين الأحزاب السياسية والتي تتمحور حول عدة مسارات أهمها:

أولاً: الانزياح الواضح للجمهور الإسرائيلي نحو اليمين بجميع تصنيفاته العلمانية والدينية أدى إلى احتدام الصراع بين الأحزاب السياسية لنيل رضاه وإظهار مدى التمسك بالمواقف اليمينية التي تتسجم مع ميوله ورغباته، ومن الملاحظ بأن زعماء حزب "أزرق أبيض" الذي يُصنف ضمن معسكر الوسط باتوا يرددون الشعارات نفسها التي يرددها زعماء اليمين المتطرف، كالتعهد بعدم إخلاء مستوطنات والاحتفاظ بغور الأردن واعتبار القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل، بل إن أحزاب الوسط واليسار على حد سيات لم تجرؤ على ذكر حل الدولتين واقتصرت على إبداء موافقتها لتجديد المفاوضات للتوصل إلى اتفاق مبدئي وليس نهائي والتأكيد على ضرورة تقديم المساعدة للسلطة الفلسطينية لإعادة فرض سيطرتها على غزة.

ثانياً: فشل نتتياهو في تشكيل حكومة برئاسته واضطراره للتوجه لصناديق الاقتراع مرة أخرى خلال عام واحد أدى إلى احتدام الصراع على أصوات الجمهور اليميني حتى داخل الأحزاب اليمينية وقد استخدموا مصطلح (يساري) (الذي يرمز إلى السلام كمصطلح معيب لتشويه صورة الخصوم، ومن المفارقات العجيبة هو اتهام نتتياهو للمتطرف ليبرمان بأنه يساري واتهام اليميني المتطرف بتسئيل سموترتش لنتتياهو بأنه يسعى لتشكيل حكومة يسارية رغم أن حكومته من أكثر الحكومات يمينية في تاريخ إسرائيل.

ثالثا: التهافت على أبواب المنتديات الخاصة بالشواذ الجنسيين "الاسيما وأن الدراسات تشير إلى أن نسبتهم توازي 14 مقعد في الكنيست وهو العدد الذي تحلم بعض الأحزاب والكتل الوازنة الحصول عليه، وقد دفعت هذه المعطيات بقيادة الأحزاب للمسارعة في تقديم الوعود والتعهدات بمنحهم المزيد من الحريات ، حتى لو تعارضت مع مبادئهم فيها هو ليبرمان الذي هاجمهم قبل فترة يعلن بأنه سيشكل تيارا خاصا بهم، أما نتنياهو فقد عين المثلي أمير أوحانا وزيرا للعدل، كما ترأس نيسان هورفيتس زعامة حزب ميرتس وتولى إيتسك شموئيلي منصب رفيع في حزب العمل، ومن الغريب بأن حزب اليمين الجديد الذي يتبنى رؤية دينية قومية قد أبدى تأييده ومساندته للقرارات التي تمنحهم حرية العمل.

رابعا :الارتفاع الحاد في نسبة المتعاطين لأحد المواد المخدرة" الكنابيس "حيث تضاعفت نسبتهم في إسرائيل أربع مرات خلال الأعوام الماضية لتصل إلى 30% تقريبا، أدى إلى تسارع قادة الأحزاب للتعهد بشرعنة استخدامها تحت مسميات وذرائع متعددة؛ بل إن حزب " زهوت "جعل من هذه القضية محورا لدعايته الانتخابية رغم طابعه الديني.

ما ذكرناه آنفا هو غيض من فيض وزاوية واحدة من زوايا المشهد السياسي في إسرائيل، أما ما تحتويه الثنايا فيدل على تعقيدات المشهد أكثر وأكثر لاسيما وأن بعض الأحزاب الوازنة تشمل على تيارات لا تخلو من التناقضات وعلى جماعات ضغط داخلية لتحقيق مصالح خاصة كتيار سائقي الدراجات النارية وممثلوا الشركات الصناعية والمطارات وغيرها، مما يفسر أيضا سبب حل الحكومات قبل انتهاء مدتها القانونية وعجزها عن اتخاذ قرارات مصيرية كقضية التجنيد وإجراءات تقديس حرمة السبت وغيرها من القضايا الشائكة كما يدل على تراجع المنظومة السياسية في إسرائيل وفعاليتها.

5 - النتائج النهائية:

كحول لفان32

الليكو31

القائمة المشتركة13

يسرائيل بيتنا9

شاس9

يهדות هتורה8

يمينا7

اتحاد العمل جيشر6

المعسكر الديمقراطي5

6 - هل من مفاجأة؟

المفاجأة لم تكن في حصيلة ما حققه كل حزب أو قائمة، ولكن المفاجأة هي أن كثيرًا من بين المتنافسين يتحدثون عن انتهاء عصر نتنياهو، الذي كان يأمل بالتخلص من أفيغدور ليبرمان، وإنقاص عدد مقاعد تحالف كاحول لافان) ازرق ابيض (برئاسة غانتس، لكن الآن لا يستطيع" الملك "بيبي تشكيل حكومة سوى بالتحالف مع غريمه ليبرمان، وهو الأمر الذي فشل بعد الانتخابات الماضية أو أن يرضخ نتنياهو لفكرة" حكومة الوحدة الوطنية "التي يصر عليها ليبرمان، بتألف حكومي بين الليكود وكاحول لافان ويسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)، وهذا يعني أمرين، أولهما إبعاد اليمين الديني والحريدي عن الحكومة، لتصبح حكومة يمينية علمانية خالصة، والأمر الثاني هو أن يدخل الليكود ضمن التشكيل الحكومي مع كاحول لافان وليبرمان ولكن من دون بنيامين نتنياهو.

الرباعي غانتس ولابيد ويعلون وأشكنازي تحدثوا من قبل عن استعدادهم للتعاون مع الليكود في حال غياب نتنياهو، وليبرمان أعلن أنه سيقدم لرئيس إسرائيل رؤوفين ريفلين توصية بتكليف غانتس بتشكيل الحكومة المقبلة، وتحدث الجميع عن الانقلاب المنتظر في صفوف الليكود، بمعنى آخر، انتظر الجميع أن يضحى الليكود بزعيمه نتنياهو بدلا من التضحية بالخروج من رئاسة الحكومة. والأمر المحرج أن ما أدى إلى هذا الوضع المتأزم داخليا هو استفاقة فلسطينيي الداخل، بعد انشقاقهم آنفًا إلى تحالفين في انتخابات نيسان السابقة، حيث أعلنوا الآن لم الشمل مجددا، والمنافسة في الانتخابات الأخيرة بقائمة واحدة تحت قيادة أيمن عودة وتجمع أربعة أحزاب، هي: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والحركة الإسلامية (الجنوبية)، والتجمع الوطني الديمقراطي، والحركة العربية للتغيير. وكانت هذه القائمة قد تشكلت للمرة الأولى خلال

انتخابات 2015 ، وحصلت حينها على 13 مقعداً، وحينما انشقت إلى قائمتين في انتخابات نيسان الماضي حصلت القائمتان على 10 مقاعد، والآن ترتفع حصيلتها إلى 13 مقعداً بعد اتحاد أحزابها مجدداً. الجدير بالذكر أن مكاسب القائمة العربية المشتركة قد جاءت على حساب خسارة كل من تحالفي هاعفودا - غيشر (العمل - جسر (وهماحنيه هاديمقراطي) المعسكر الديمقراطي)، حيث حصل التحالفان على أدنى النتائج، مما يعني أن تحالف عمير بيرتس رئيس حزب العمل) هاعفودا (مع أورلي ليفي أفيكاسيس لم يحسن وضعه، بل ساعد أفيكاسيس على الدخول إلى الكنيست بعدما لم تتجاوز نسبة الحسم المؤهلة لدخول الكنيست خلال الانتخابات الماضية، وبذلك يتضح أن مشكلة تدهور حزب) هاعفودا (العمل، وبداية أفوله عن المشهد السياسي لم تكن بسبب رئيسه السابق آفي غباي وحده. كذلك عاد إيهود باراك بعد اعتزاله السياسي ليؤسس حزب يسرائيل ديمقراطية)، إسرائيل ديمقراطية (ويتحد مع حزب ميرتس اليساري، ليدشنا تحالف هاماحنيه هاديمقراطي) المعسكر الديمقراطي)، لكنه تذييل الترتيب، ولم يحصل الا على 5 مقاعد، ومن هنا تشير نتائج اليسار عموماً إلى فقدان ثقة الجمهور به، وعدم تقبل عودة عمير بيرتس وإيهود باراك، خاصة أنهما دفعا ثمن عدم اتحادهما معاً.

وقد سجلت انتخابات نيسان 2019 ثلاث ميزات، أولها أنه للمرة الأولى منذ انتخابات 1996 أفرزت الانتخابات كتلتين، حازتا معاً على أكثر من نصف مقاعد البرلمان، 70 من أصل 120 مقعداً، وزعت بالتساوي بين حزب الليكود وتحالف "أزرق أبيض". كذلك فإن الليكود مع شركائه حققوا للانتخابات الثانية على التوالي أغلبية حاسمة 65 مقعداً، ما كان يعني بالافتراض أن يشكل بنيامين نتنياهو حكومته الخامسة، بشكل سريع نسبياً. إلا أن هذا لم يكن، بل ولأول مرة في العقود السبعة للكيان الإسرائيلي يتم حل الكنيست، بعد 50 يوماً من انتخابات نيسان، والتوجه إلى انتخابات إعادة، تجري بعد 5 أشهر من الانتخابات السابقة (في 17 أيلول. 2019)

7 - خريطة سياسية معقدة:

لقد أنتجت الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، بفعل الانقسامات السياسية والحزبية، خريطة سياسية معقدة تمنح أكثر من كتلة وحزب في الكنيست الـ 22 القدرة على عرقلة تشكيل الحكومة، من دون أن تكون له في

الوقت نفسه القدرة وحده على تشكيلها. فلا تحالف رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، يستطيع أن يشكلها من دون أن تنضم أحزاب وتكتلات من المعسكر المقابل إليه، مع قدرته على عرقلة تأليفها، ولا تحالف زعيم حزب «أزرق أبيض»، بني غانتس، قادر على ذلك، على رغم أن معارضي نتنياهو يمتلكون أغلبية 65 عضواً، إلا أن إشكالية استنادهم إلى كتلة عربية مرجّحة» القائمة المشتركة («يُفقد» المشروع اليهودية». «ومع أن رئيس حزب» إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، قادر على ترجيح الكفة لمصلحة نتنياهو إن انضم إليه، فإنه أعلن التزامه الشعارات التي رفعها خلال الحملة الانتخابية: تشكيل حكومة وحدة ليبرالية قادرة على فرض التجنيد في الجيش على» الحريديم. «بالتالي يراهن كل من المتنافسين) نتنياهو وغانتس (على إحباط الآخر، على أمل إعادة الكرة إليه؛ وصارت المعادلة انه في حال تم تكليف غانتس بموجب المشاورات، يتطلّع نتنياهو إلى عدم تجرؤ خصمه على تشكيل حكومة تستند إلى أصوات عربية، وبذلك ينتقل إليه التكليف بعد انتهاء المدة القانونية (14 + 28) يوماً)، خاصة بعدما شكّل» بلوك «يتألف من حلفائه التقليديين) إلى جانب» الليكود»، الأحزاب» الحريدية»: «شاس» «و»يهودوت هتورا «و»يمينا»، هدفه حرمان غانتس تشكيل حكومة بأغلبية يهودية. في المقابل، يحرص غانتس على تظهير هويته الأيديولوجية عبر تأكيد قربيه من اليمين. وفي هذا الإطار، يقول في مقابلة مع موقع» واي نت » (17/9/2019) إنه رجل وسطي، لكن» من الناحية السياسية والأمنية أميل جداً نحو اليمين»، مبرراً ذلك بأن أي تسوية مستقبلية مع السلطة الفلسطينية ترتبط باعتبارات أمنية تتعلّق بالكتل الاستيطانية، في موقف يشكل أرضية ملائمة لالتحاق أحزاب اليمين به على أساس برنامج سياسي مشترك، لولا أن نتنياهو يضع العراقيل أمام هذا السيناريو بهدف توفير طوق نجاة له. وفي حال نجح نتنياهو في خطته، فهو يأمل أن يشكل هاجس إجراء انتخابات ثالثة عامل ضغط على بعض الأطراف في المعسكر المضادّ للانضمام إليه لتشكيل الحكومة، إضافة إلى أنه يضع رهاناً على التطورات الإقليمية التي يمكن أن تمثل عامل دفع إضافياً في هذا الاتجاه. أما غانتس، فيراهن على أن يشكل المسار القضائي الذي ينتظر نتنياهو ضغطاً معاكساً على تحالف اليمين، بمن فيه» الليكود»، للانضمام إليه. وفي هذا الإطار، تحدثت تقديرات قانونية في إسرائيل عن أن جلسة الاستماع التي سيحضرها نتنياهو على خلفية اتهامه بالفساد ستقيّد قدرته على الذهاب نحو انتخابات ثالثة، في حال قرر المستشار القضائي، أفيحاي مندلبليت، تقديم لائحة اتهام بحقه، لأن قرار

«المحكمة العليا» يقيّد تكليف عضو كنيسة متهم في الوقت نفسه بالفساد بتشكيل الحكومة. مع ذلك، يتسلح أنصار نتنياهو بمقولة أن رئيس الحكومة تنتهي ولايته فقط بعد إدانته في قرار حكم نهائي، وأن ما ينطبق على الوزراء الذين يفرض عليهم القانون الاستقالة في حال توجيه لائحة اتهام بحقهم لا ينطبق على رئيس الحكومة.

الإشكالية التي تواجه نتنياهو الآن هي أن المسار القضائي يتوازى مع مسار تشكيل الحكومة، إذ من المفترض أن يدلي بإفادته أمام مندلبلت في الثاني من شهر تشرين الأول، في وقت تشي فيه التوقعات بأن القرار في شأن تقديم لائحة اتهام ضده سيكون في الشهر التالي (تشرين الثاني). (وإذا ما صحّ ذلك، فقد يُتخذ قرار في هذا الشأن في ذروة المشاورات الائتلافية، على اعتبار أن التكليف سيستنفد - وفق ما هو ظاهر إلى الآن - وقته الذي يصل في حدّه الأقصى إلى 70 يوماً. لكن ماذا لو تم تقديم التماسات أمام «العليا»، وهو المرجّح، حول تكليف نتنياهو بتشكيل الحكومة؟ عندئذ سيضطر المستشار القضائي إلى أن يقدم صورة دقيقة عن الوضع القانوني لرئيس الوزراء أمام المحكمة كي تتخذ الأخيرة قراراً حاسماً.

في كل الأحوال، ما تشهده إسرائيل على المستويين الحكومي والقضائي أمر غير مسبوق في تاريخها، خاصة أن أحد المرشحين لتشكيل الحكومة يواجه في الوقت نفسه احتمالاً كبيراً جداً باتهامه رسمياً بالرشوة وخيانة الأمانة. واللافت أيضاً أن ليبرمان حقق نجاحاً نسبياً في الانتخابات، بل قد يكون الفائز الأول بمعايير معينة بعدما ثبت دوره كـ«بيضة القبان» في تشكيل الحكومة الجديدة. وليس من المبالغة القول إن مصير نتنياهو السياسي والحكومي بات مرتبطاً بموقف رئيس «إسرائيل بيتنا»، فيما يلاحظ أن ليبرمان اكتفى في كل السجال القائم بتأكيد شعاراته التي رفعها، وهي منبع مشكلة نتنياهو: حكومة وحدة علمانية من دون «حريديين»، تشارك فيها ثلاث كتل هي: «الليكود» و«أزرق أبيض» و«إسرائيل بيتنا».

باختصار لقد أفرزت الانتخابات الإسرائيلية وضعاً شائكاً بوجود ما يمكن أن نسميه أربعة تكتلات برلمانية، يعلن اثنان منها، هما كتلة «الليكود» مع أحزاب الحريديم وتحالف «يمينا» والمكوّنة من 55 عضواً من أصل 120 عضواً في الكنيست، أنها ترشح بنيامين نتنياهو لهذه المهمة، فيما كتلة «معسكر» كاحول لفان مع حزب العمل-غيشر والمعسكر الديمقراطي التي تملك 44 مقعداً فقط تعتزم ترشيح غانتس لمحاولة تشكيل الحكومة المقبلة. وفي المقابل، فإن كتلتين، هما حزب «إسرائيل بيتينو» بزعامة أفيغدور ليبرمان وحصلت

على 8 مقاعد، والقائمة المشتركة، لم تعلن عن مرشح كل منهما لمهمة تكليف الحكومة. ويعني هذا أنه في حال أصرت هاتان الكتلتان على هذا الموقف، ما لم تطرأ تغييرات أو اتصالات مساء اليوم السبت، فإن نتنياهو يبدو صاحب العدد الأكبر من المقاعد المؤيدة له، وبالتالي قد يحصل في نهاية المشاورات على تكليف بتشكيل الحكومة من دون أن يكون قادراً على تحقيق ذلك، ما سيضطر رئيس الدولة عندها لنقل التكليف بعد مهلة الـ 28 يوماً الأولى، إلى خصمه غانتس.

لكن في ظل انسداد الأفق الحالي على الأقل أمام كل من نتنياهو وغانتس، بفعل التعهدات والتصريحات المعلنة لمختلف الكتل الحزبية، تبدو احتمالات تشكيل أي منهما لحكومة جديدة ضئيلة، وهو ما يزيد من عمق الأزمة السياسية في إسرائيل الناجمة بالأساس عن مأزق نتنياهو نفسه.

8 - بناء التحالفات:

تمهيدا لإجراء الانتخابات، جرى تشكيل تحالفات جديدة، وأولها، انخراط حزب "كولانو" بزعامة وزير المالية موشيه كحلون، الذي حصل على 4 مقاعد، بحزب الليكود، ولاحقا تم حل الحزب كليا، وانخرط نوابه الأربعة في القائمة، 3 منهم باتوا في المقاعد المضمونة. وكان التحالف الثاني، بين حزب "العمل" برئاسة عمير بيرتس، مع النائبة أورلي ليفي. ليعلن بيرتس فورا عن إغلاق باب المفاوضات مع حزب "ميرتس"، بعد أن طلب الأخير من حزب "العمل" التعهد بعدم الانضمام إلى حكومة بنيامين نتنياهو، وهو ما رفضه بيرتس. الذي أعلن لاحقا، أنه لن ينضم إلى حكومة نتنياهو في حال تم توجيه لائحة اتهام بالفساد ضده. وكان التحالف الثالث، قد أبرم بين حزب "ميرتس" وحزب "إسرائيل ديمقراطية" الذي أسسه رئيسة الحكومة الأسبق إيهود باراك، وانضمت لهذا التحالف، النائبة المنشقة عن حزب "العمل" ستاف شافير، في أعقاب صد الباب في وجه ميرتس. وبشكل مفاجئ اختار باراك لنفسه المقعد العاشر، ليترك رئاسة القائمة لحزب ميرتس، برئيسه الجديد نيتسان هوروفيتس، تليه النائبة شافير. واحتل المقعد الثالث، نائب رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي السابق يائير غولان، ممثلا عن حزب باراك. وكان غولان قد خلع البزة العسكرية في العام الماضي 2018 وخلق هذا الاصطفاف بين القائمتين، المحسوبتين على ما يسمى

"اليسار الصهيوني"، طابع الانشقاق الطائفي اليهودي: الشرقي بقيادة عمير بيرتس المولود في المغرب، وكذا أورلي ليفي، ابنة الوزير الأسبق دافيد ليفي المولود هو أيضا في المغرب. كما في مقدمة القائمة، النائب عن حزب "العمل" ايتسيك شمولي، من أصول عراقية. في حين أن من يتقدم قائمة ميرتس وحزب باراك، هم من أصول يهودية غربية أشكنازية.

في المقابل وبرغم أن أحزاب المستوطنين الأكبر قد تحالفت في قائمة واحدة، إلا أن كل الضغوط من أجل توسيع الإئتلاف، ومنع حرق عشرات آلاف الأصوات من أحزاب اليمين الاستيطاني قد باءت بالفشل، مما زاد من قلق نتنياهو، الذي سعى إلى تحقيق أغلبية 61 مقعدا من دون حزب "يسرائيل بيتينو" بزعامة أفيغدور ليبرمان. وفي هذا السبيل بذل نتنياهو، كما في مطلع العام الجاري، جهودا جمّة، لضمان تمثيل حركة "عوتسما يهوديت" المنبثقة عن حركة "كاخ" الإرهابية، المحظورة سوريا في إسرائيل، ومحظورة في عدد من دول العالم. بالتالي تشكل تحالف "اليمين الموحد"، الذي ترأسه حاليا وزيرة القضاء السابقة أييليت شكيد، التي حلت ثانية في قائمة "اليمين الجديد" برئاسة نفتالي بينيت، في انتخابات نيسان الماضية، ولامس نسبة الحسم ولم تجتزها.

كما ضم التحالف، حزبي "البيت اليهودي" "المفدال سابقا" و"هتيحود هليئومي" "الاتحاد الوطني" (الذين تحالفا في انتخابات نيسان تحت اسم "اتحاد أحزاب اليمين" وكانت معهم حركة "عوتسما يهوديت" التي انشقت عن التحالف، بسبب عدم تمثيلها في الكنيست في انتخابات نيسان. وقد طالبت عوتسما يهوديت بالمقعدين الـ 5 و 11 في التحالف الناشئ، إلا أن التحالف منح الحركة المقعد الثامن فقط، وهو ما رفضه الشخص الأبرز من الحركة الكهانية، العنصري الشرس ايتامار بن غفير. وتقدر قوة هذه الحركة بنحو 70 ألف صوت، أو ما يقارب مقعدين. ورئاسة شاكيد لهذا التحالف، تُعد سابقة في إسرائيل، بحيث أن القائمة الأساسية للتيار الديني الصهيوني، المسيطر على الأجواء السياسية في المستوطنات، تكون للمرة الأولى برئاسة امرأة "علمانية"، الامر الذي يلقي معارضة عدد كبير من حاخامات المستوطنين المتطرفين سياسيا ودينيا.

لقد تقدم حزب "عوتسما يهوديت" بقائمة مرشحين مستقلة، مما أدى إلى حرق عشرات آلاف الأصوات. والقائمة الثانية التي تسببت بحرق الأصوات، من معسكر اليمين الاستيطاني، هي قائمة "زهوت" برئاسة

المتطرف موشيه فيغلين، التي حسمت موقفها مبكراً بخوض الانتخابات بقائمة مستقلة، على الرغم من أنها حصلت على 118 ألف صوت، في انتخابات نيسان، وهذا أقل بـ 22 ألف صوت مما احتاجته نسبة الحسم. وقد وصل فيغلين إلى هذا الكم من الأصوات، بعد إعلانه بقبوله تشريع استخدام القنب (حشيشة الكيف).

والقائمة الرابعة الاستيطانية، هي قائمة "نوع"، وهي من اليمين الكهاني الشرس، ومن أبرز شعاراتها محاربة مثليي الجنس، وكل المرشحين من التيار الديني الصهيوني، المتطرف سياسياً ودينياً. ورفضت هذه القائمة التحالف مع "عوتسما يهوديت"، لأن في الأخيرة مرشحين خارج التيار الديني الصهيوني. أمام هذا المشهد، كان من المتوقع أن تمارس ضغوط على قوائم استيطانية ضعيفة، لتسحب من المنافسة كي لا تحرق عشرات آلاف الأصوات. إذ تم في الانتخابات السابقة حرق أكثر من 260 ألف صوت من معسكر اليمين الاستيطاني، وهي تعادل ما بين 7 إلى 8 مقاعد.

9 - إعادة بناء القائمة المشتركة:

تمت قبل أيام قليلة من تقديم القوائم، إعادة بناء "القائمة المشتركة"، بعد مفاوضات مكثفة دامت قرابة الشهرين، تخللتها تعثرات، مما بعث بالارتياح لدى الجماهير العربية الواسعة. وتضم القائمة الأحزاب الأربعة: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، و"القائمة العربية الموحدة) "الحزب السياسي للحركة الإسلامية - التيار الجنوبي)، والتجمع الوطني الديمقراطي، والحركة العربية للتغيير.

ومع تشكيل القائمة، بدأت الاستطلاعات تتنبأ بحصولها على ما بين 11 إلى 12 مقعداً، في حين أن القائمتين اللتين خاضتا الانتخابات في نيسان الماضي حصلتا مجتمعين على 10 مقاعد، بمعنى خسارة 3 مقاعد مما حققته القائمة المشتركة في العام 2015. وتعد نتيجة الاستطلاعات مشجعة، كونها نتيجة قبل بدء الحملة الانتخابية، التي سيكون في مركزها رفع نسبة التصويت، واسترداد عشرات آلاف الأصوات التي تدفقت على الأحزاب الصهيونية في الانتخابات الماضية. وقد خاضت الانتخابات قائمة باسم "حزب الوحدة الشعبية" الذي أسسه بروفيسور أسعد غانم، إلا أن هذه المبادرة لم تستقطب شخصيات فاعلة وبارزة على

مستوى الجماهير العربية . وقبل 24 ساعة من تقديم القوائم، قرر المرشح الأول في القائمة، رئيس بلدية شفاعمرو الأسبق ناهض خازم الانسحاب من القائمة.

10 - سيناريوهات التشكيل المطروحة:

لقد بدأت مفاوضات التشكيل خلف الكواليس بالفعل مع الجميع لاستشراف الخيارات المتاحة، وفي ضوء النتائج ربما تكون الفرصة قد جاءت لبيني غانتس ليكون رئيس الحكومة الإسرائيلية المقبلة، وليس أمامه سوى الائتلاف مع الليكود، وليست عند غانتس وقائمه غضاضة في ذلك، لكنه سيضغط للتحالف مع الليكود بدون نتنياهو، ومعه حزب إسرائيل بيتنا (الخيار المتاح أمام غانتس، إذا تسلم تكليف الرئيس بتشكيل حكومة، أن يتحد مع إسرائيل بيتنا، والقائمة العربية، ومعهما أحزاب اليسار، وهو أمر مستبعد، لأن ليبرمان سيرفض المشاركة في حكومة مع فلسطيني الداخل واليسار الإسرائيلي . والنقطة المفصلية في هذا السياق هي قضايا الفساد التي تجذب رقبة نتنياهو نحو المقصلة، فالجميع يتحدث حاليا عن إزالة المعوقات أمام اتهامه رسميا بالفساد، ومن ثم محاكمته، مما يساهم في تقوض مملكة بيبى، ورحيله بلا عودة . لكن حتى اعداد هذا البحث لم ينجح خصوم رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، في التوحد على غرار الأحزاب الأساسية التي تقع على يمين « الليكود»، والتي تكتلت في ائتلاف واحد، متجاوزة خلافاتها وتنافسها . وعلى رغم التقاطع الواسع بين عدد من القوى السياسية والحزبية التي تقع على يسار « الليكود»، واجتماعها على ضرورة إسقاط نتنياهو من منصبه، وإن أمكن من رئاسة « الليكود»، إلا أن محاولة التوحد تعثرت نتيجة رفض رئيس « العمل»، عمير بيرتس، هذا المشروع، بحجة أنه يحول دون استقطاب أصوات من الجمهور اليميني، وأنه من دون ذلك لا يمكن إسقاط معسكر اليمين من الحكم.

مع ذلك، شهدت تشكيلة الأحزاب التي تقع على يسار نتنياهو أكثر من عملية تحالف وتكتل محدودة، لكنها لم ترتق إلى مستوى التحدي مع معسكر اليمين . فالإلى جانب تكتل أحزاب « أزرق أبيض » منذ ما قبل الانتخابات السابقة التي لم تؤدّ إلى تشكيل حكومة، تبلورت تحالفات تمثلت في عودة الأحزاب العربية إلى التحالف ضمن « القائمة المشتركة»، وتحالف « العمل»، الذي تفكك تكتله السابق مع حزب « هتنوعا »

برئاسة تسيبي ليفني، مع حزب «غيشر»، فضلاً عن تشكّل تحالف «المعسكر الديمقراطي» الذي جمع «ميرتس» اليساري، وحزب إيهود باراك، ومنشقين عن «العمل».

يمكن إرجاع هذه التحالفات إلى أسباب رئيسة، من ضمنها الخوف من عدم تجاوز نسبة الحسم العتبة الانتخابية (التي تم رفعها إلى 3.25%، وخاصة بعدما أظهرت نتائج الانتخابات السابقة أن عدداً من الأحزاب سقطت، وأخرى نجت بشقّ الأنفس. كذلك، يُعدّ من أبرز العوامل في التمهيد للتكتلات الجديدة أن القضية الفلسطينية خرجت من ساحة التنافس الانتخابي، وهو ما قلّص الفروق الأيديولوجية بين الأحزاب الصهيونية، إلى حدّ أن «العمل» الذي حرص طوال تاريخه على تقديم نفسه على أنه ممثل عن تكتل يسار الوسط، تحالف مع «غيشر» اليميني، فيما «ميرتس» الذي يمثل أقصى اليسار تحالف مع حزب باراك. ولرفع الحرج، وبهدف تخفيف الأضرار من جراء هذا التحالف، قدم الأخير اعتذاره على المجزرة التي نفذتها الأجهزة العسكرية ضد فلسطينيي الـ48، في أعقاب انطلاقة انتفاضة الأقصى عام 2000. والجدير ذكره، هنا، أنه كلّما تم رفع العتبة الانتخابية، اضطرت الأحزاب إلى التحالف معاً تفادياً لسقوطها، وهو ما من شأنه تقليص عدد الأحزاب في الكنيست، والإفضاء بالتالي إلى حالة من الاستقرار في المؤسسة السياسية. لكن من أجل تحقيق هذه النتيجة، ينبغي وضع قيود على إعادة الانشقاق في أعقاب فرز نتائج الانتخابات، لأنه يمكن للأحزاب أن تتحالف قبل الانتخابات ثم تعود وتنشق بعدها عن بعضها البعض.

في خضمّ ذلك، كانت لافتة مبادرة رئيس الوزراء إلى كتابة مقالة، في صحيفة «إسرائيل اليوم»، يناشد فيها جمهور اليمين أن يصوّت لـ«الليكود» تحديداً. اللافت في هذه الرسالة ليس مضمونها فقط، وإنما توقيتها أيضاً، كونها أتت قبل أكثر من شهر على الانتخابات العامة، وبعد التقارير عن تعهد قائمة «الليكود» بأن يكون نتتياهو مرشحها الوحيد لرئاسة الحكومة. لم يخف نتتياهو خلفية تكتيكه الإعلامي الذي يقوم على تضيق الخيارات أمام جمهور اليمين، عبر وضعه أمام خيارين لا ثالث لهما: تشكيل حكومة يمينية برئاسته، أو حكومة برئاسة بني غانتس لا يشارك فيها «الليكود»، كونه تعهد بأنه لن يشارك في حكومة وحدة. وهو يهدف من وراء هذا إلى محاولة تطويق رئيس «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، الذي أعلن عزمه الضغط نحو تشكيل حكومة وحدة.

من جهته، هدف ليبرمان، من خلال دعوته إلى الوحدة، إلى سلب الأحزاب الحريدية أهم ورقة ابتزاز، متمثلة في عدم استطاعة اليمين، في ضوء موازين القوى النيابية، تشكيل حكومة من دون تلك الأحزاب، وهو ما سمح لـ«الحريديم» بابتزاز الحكومة في أكثر من مجال. أما في حال تشكيل حكومة وحدة، فيصبح بالإمكان الاستغناء عن تأييد «الحريديم»، ثم فرض التجنيد عليهم في الجيش، وتقليص الأموال التي يتلقونها من الدولة. لكن النتيجة الأخرى أن نتنياهو لن يتمكن، والحال هذه، من تأمين حصانة وزارية تحميه من القضاء والمحاكمة، وعليه فهو يهدف من وراء الدعوة إلى التصويت لحزبه حصراً، وليس لمعسكر اليمين عموماً، إلى ترؤس حزب ينال أكبر عدد من المقاعد من أجل حشر رئيس الدولة، ودفعه إلى تسميته لتشكيل الحكومة، ولو كان ذلك على حساب حلفائه.

تبقى حقيقة ينبغي ألا تغيب لدى مقارنة المنظومة الحزبية الإسرائيلية، وهي أن مساحة التقاطع بين مكوناتها على طرفي الخريطة واسعة جداً، وتحديدًا في ما يتصل بقضايا الصراع، وعلى رأسها القضية الفلسطينية. غياب المخاطر الإقليمية المتصاعدة عن ساحة التنافس الحزبي بما يتلاءم مع حجمها لا يعود إلى محدودية تأثيرها في تلك الساحة، وإنما لأنه لا خلافات جوهرية في الرؤى والخيارات إزاءها. لكن نتنياهو يسعى إلى فرض حضوره في الواجهة السياسية والإعلامية، وتقديم نفسه على أنه الزعيم المؤهل لقيادة إسرائيل في هذه المرحلة التاريخية، فيما يجتهد خصومه في تعزيز المشكلات الداخلية في وجهه، وخاصة في ما يتعلق بقضايا الفساد المتهم بها.

على ضوء ما تقدم طرحت السيناريوهات التالية للخروج من أزمة تشكيل الحكومة العتيدة:

السيناريو الأول: الإطاحة بنتنياهو من منصبه إذا ما قررت الأحزاب العربية الانضمام إلى غانتس وتكوين أغلبية تخوله من تشكيل الحكومة الجديدة، مستغلين صعوبة إمكانية تحالف ليبرمان مع المعسكر اليميني بوجود نتياهو، نظراً للخلافات الحادة بين الرجلين، وكذلك بسبب شروط ليبرمان بخصوص قانون التجنيد وعدم قبوله بالوجود مع الحريديم) اليهود المتشدددين دينياً (في حكومة واحدة، لأن هذا سيقوض ما فعله ويخسر ثقة العلمانيين الذين رفعوا أسهمهم في كل الاستطلاعات، والسبب الثاني أن نتياهو إذا استقر له الأمر فسيبذل جهده للانتقام من ليبرمان وإنهائه سياسياً، وهذا يدركه ليبرمان لذلك هو عراب السيناريو

الثالث. كما أن انضمام ليبرمان لليسار والوسط بزعامة بيني جانتس صعب أيضاً لوجود الأحزاب العربية فهو يرفضها وهي ترفضه كذلك.

السيناريو الثاني: يطرح تشكيل حكومة إسرائيلية موسعة بدون نتنياهو، وهذا السيناريو أول من طرحه ليبرمان. وربما يضطر حزب الليكود إلى التخلي عن بنيامين نتنياهو كرئيس للحزب، وذلك لأن غانتس يشترط التعاون مع حزب الليكود ولكن بدون نتنياهو.

السيناريو الثالث: ويقتضي بإقناع نتنياهو، لعمير بيرتس رئيس حزب العمل بالانضمام إلى الائتلاف الحكومي، وبذلك تكتمل الكتلة اليمينية والتي حصلت حتى الآن على 55 مقعداً، ويفوز نتنياهو بتشكيل حكومة يمينية، وهذا هو الخيار الأقرب، أو التفاوض مع ليبرمان لضم حزب إسرائيل بيتينو إلى الائتلاف الحكومي القادم، أو محاولة تفكيك حزب كاحول لافان وضم بيني جانتس إلى الكتلة اليمينية من أجل تشكيل الحكومة، ويعتبر الخياران الأخيران هما الأصعب بل المستحيلان، وإذا نجح نتنياهو في تحقيق واحد منهما فأقل ما يوصف به هو صانع المعجزات.

السيناريو الرابع: تزداد احتمالات تحقيق هذا السيناريو، مع تقارب النسب إلى حد كبير، حيث سيضطر الطرفان إلى التحالف معاً ولكن دون شروط لأي طرف، فلن يستطيع غانتس أن يشترط عزل نتنياهو للتفاوض، ولكن ينبغي على الطرفين الوصول إلى اتفاق، والذي من المتوقع أن ينتهي إلى تقاسم السلطة بين الزعيمين غانتس ونتنياهو، حيث يتولاها كل منهما لمدة عامين.

السيناريو الأخير: الذهاب إلى جولة انتخابية ثالثة في حال الفشل في تشكيل الحكومة، لكن هذا السيناريو سيواجه تحقيقه على أرض الواقع صعوبات كثيرة، نظراً لأن تكرار الانتخابات سيعمق الخلافات الداخلية بالإضافة إلى استنزاف موارد الدولة، كما أن رئيس الاحتلال الإسرائيلي رؤوفين ريفلين يخشى هذا السيناريو، وحذر منه، ولهذا سيبذل كل ما بوسعه من أجل أن يتم تشكيل حكومة.

في المقابل، وبعد تبلور موازين القوى تشير النتائج إلى ما يأتي:

- لا توجد فرصة لدى غانتس لأن يشكل حكومة برئاسة ما لم تكن «حكومة وحدة «بالتناوب؛ إذ ليس لدى كتلة الوسط - اليسار العدد المطلوب من المقاعد للتشكيل، وعليه سيكون غانتس بحاجة إلى جمع الأضداد، أي الائتلاف مع «إسرائيل بيتنا «و»القائمة المشتركة»، وهو سيناريو غير ممكن عملياً.

-الأمر نفسه يتكرر) لكن مع أفضلية (لدى نتنياهو غير القادر على تشكيل حكومة برئاسته، وإن كان إرضاء رئيس «إسرائيل بيتنا»، أفغدور لبيرمان، عبر تليين موقف الأول وموقف الأحزاب» الحريدية «من مطالب الأخير غير ممتنع بالمطلق.

-يبقى أخيراً سيناريو «حكومة وحدة»، أو التوجه من جديد إلى انتخابات ثالثة. ويعترض السيناريو الأول) «حكومة وحدة» (المطلب الأهم لدى نتنياهو، والمتمثل بأن يكون هو، وليس غانتس، رئيس الحكومة الأول بموجب التناوب الذي يأتي نتيجة التوافق على الوحدة) عامان لكل منهما. (وفي المقابل، لدى غانتس المطلب نفسه، أي أن يكون الأول. ولكل من الرجلين أسبابه ومخاوفه من أن يكون الثاني؛ فنتنياهو مثلاً تتيح له صفة رئيس الحكومة النجاة من لوائح اتهام ضده بتهم فساد ورشى بات من المؤكد أنها ستصدر قريباً، إذ لو جاء الاتهام وصفته وزير، ستجب عليه الاستقالة والانقياد للمسار القضائي، لكن إن جاء وصفته رئيس للحكومة، فهو غير مجبر على التنحي ما لم يصدر حكم نهائي بإدانته، وهذا من غير المعلوم متى يصدر. كذلك، تعترض سيناريو «الوحدة» التزامات لدى الطرفين، ربما تعذر تجاوزها، ذلك أن الشريك الكبير في «أزرق أبيض»، وهو حزب «يش عتيد» برئاسة يائير لابيد، لن يشارك في حكومة تجمعها بالأحزاب» الحريدية»، كذلك فإن الأخيرة ترفض الائتلاف مع لابيد، فيما نتنياهو ملزم بأن يرافقه «الحريديم «والأكثر تطرفاً في اليمين في سيناريوات» حكومة وحدة «أو غيرها. أما السيناريو الثاني (الانتخابات الثالثة)، فهو تكرر لما حدث في الانتخابات الأخيرة وقبلها، الأمر الذي يخشاه الجميع) كل من موقعه وحساباته)، ولا أحد يريد أن يكون متهماً بأنه سببه.

في المحصلة، من المبكر تقدير مسار تشكيل الحكومة وأي طرف سيكون رئيسها، وإذا ما كانت بلون واحد أو «حكومة وحدة». «المؤكد أن تكليف نتنياهو أو غانتس لا يعني بالضرورة نجاحه في التشكيل، والمؤكد أكثر أن نتنياهو، إن لم يكن رئيساً للحكومة، فإن أرجحية دخوله السجن مرتفعة جداً.

11 - مأزق نتنياهو:

لقد خاضت إسرائيل معركة انتخابية ثانية في عام واحد، للمرة الأولى منذ إقامتها على أنقاض الشعب الفلسطيني. وكانت كسابقتها معركة مشبعة بالتحريض العنصري والفاشي ضد العرب، وتحريض دموي

إلى حد التلميح بالخيانة ضد منافسي نتنياهو في حزب "كاحول لفان". لكن نتائج الانتخابات جاءت مغايرة للتي سبقتها، ولم تحقق غاية نتنياهو المعلنة بالحصول على 61 مقعداً من دون ليبرمان، بل بدا أنها تشير إلى فقدان نتنياهو "سحره وجاذبيته"، حتى عند ناخبيه في قلب اليمين. ففيما حصل حزبه في انتخابات نيسان الماضي على أكثر من مليون ومائة وأربعين ألف صوت متقدماً على خصمه الرئيس "كاحول لفان" بأربعة عشر ألف صوت على الأقل، فقد انقلبت الآية في انتخابات ايلول الماضي، ليتقدّم حزب "كاحول لفان" على نتنياهو بـ 37 ألفاً ومائة وخمسة وستين صوتاً، تُرجمت أيضاً بتراجع عدد مقاعد "الليكود" من 35 مقعداً إلى 31 مقعداً، علماً بأن "الليكود" خاض الانتخابات بعد دمج حزب "كولانو" (في صفوفه) أي كتلة برلمانية من 39 مقعداً. (كما تراجع حجم الكتلة المؤيدة لنتنياهو من 60 مقعداً في انتخابات إبريل إلى 55 مقعداً في الانتخابات الجديدة).

هذه النتائج مع التوزيع الباقي للمقاعد، زادت من مأزق نتنياهو الشخصي والسياسي، لأنها تأتي أيضاً بعد أن استنفد كل حجج وذرائع تمديد التحقيقات، وتأجيل لجان الاستماع له، إذ من المقرر أن تبدأ هذه الجلسات رسمياً في الثاني من تشرين الأول من هذا العام، مما سيجعل من موقف نتنياهو التفاوضي ضعيفاً جداً، لدرجة أن وسائل الإعلام الإسرائيلية كشفت عن أنه في ظل تعنت كل من ليبرمان وغانتس في عدم التفاوض مع "الليكود" لتشكيل حكومة وحدة وطنية، فإن نتنياهو و"الليكود" انما يفضلان ألا يكلف رئيس الدولة نتنياهو كخيار أول، لتشكيل الحكومة، وأن يمنح التكليف بداية لغانتس، أملاً بأن يبدد الأخير، في ظل افتقاره هو الآخر لأغلبية 61 صوتاً، المهلة الرسمية الأولى والثانية، وبالتالي إعادة الكرة لرئيس الدولة لتكليف نتنياهو، وهو ما قد يمكنه من الضغط على "كاحول لفان" للدخول في حكومة بقيادته، في المرحلة الأولى، ملوّحاً في حال الرفض بخيار الذهاب إلى انتخابات ثالثة. ويبدو هذا السيناريو تكتيكاً قد يلجأ نتنياهو إليه، فيما يسعى غانتس بدوره للهروب من هذا التكليف كمرشح أول، كي لا يضطر للتوصل إلى تعاون وتفاهات، سواء مع ليبرمان أم مع الأحزاب العربية، على أمل أن يتيح فشل نتنياهو أولاً للأحزاب الحريدية التخلص من تعهداتها تجاه نتنياهو، والقبول بالانضمام لحكومة بقيادة "كاحول لفان"، أو أن تبدأ داخل "الليكود" بذور تمرد ضد نتنياهو، باعتباره تحول إلى عقبة أمام احتفاظ اليمين) وتحديدًا الليكود (بالحكم. خاصة ان زعيم "كاحول لفان" الجنرال بني غانتس، قد عول على تصريحات أولية صدرت عن

نواب من حزبي "شاس" و"يهדות هتوراة" و"من حزب" يمينا"، يُفهم منها أن خيار التحالف مع "كاحول لفان" لمنع الذهاب إلى انتخابات ثالثة ليس خياراً لاغياً. هذه العمليات التفاوضية كلها، وفرص الخروج من الأزمة الانتخابية، ستمتد على مائة يوم يحددها القانون كأقصى فترة ممكنة بين نشر النتائج الرسمية للانتخابات، يوم الأربعاء المقبل، وبين الإعلان عن الذهاب إلى انتخابات جديدة.

في المحصلة تقف إسرائيل الآن أمام سيناريوهات قد لا تخطر على بال أحد، قد تُخرجها من أزماتها الحالية. من بين هذه السيناريوهات، ما لمَّح إليه عدد من المحللين، بينهم ناحوم برنيي، في "يديعوت أحرونوت"، بأن يقرر نتنياهو قبول ما عرضه عليه محاميه السابق يعقوف نئمان، أي التوصل إلى صفقة مع المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية والنيابة العامة، يعتزل فيها نتنياهو السياسة مقابل عدم محاكمته، وبالتالي فتح الأبواب من جديد أمام السياسة الإسرائيلية وإخراجها من أزماتها الحالية. وهو قرار ينبغي على نتنياهو أن يتخذه خلال أسابيع، وقبل فوات الأوان. في المقابل، اعتبر بن كاسبيت، في تحليل له في "معاريف"، أن نتنياهو قد اجتاز هذه المرحلة ولم يعد بمقدوره طرح هذا العرض على المستشار القضائي للحكومة والنيابة العامة، وأن الستار سيسدل قريباً على حقبة نتنياهو.

في السياق نفسه رأى أنشال فيفر، الكاتب في صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، ومؤلف كتاب "بيبي: الحياة المضطربة لبنيامين نتنياهو"، أن إخفاق رئيس الوزراء الإسرائيلي في تشكيل ائتلاف حكومي يهدد بتحول جذري في خارطة السياسات الإسرائيلية.

وأشار فيفر في موقع "ذا أتلانتيك" الأميركي، إلى أن النظام الانتخابي الإسرائيلي كان يمكن الاعتماد عليه بشكل ملحوظ طيلة سبعة عقود، وحيث أنتجت 20 انتخابات برلمانية حكومات جيدة الأداء نسبياً. لكن كان للقرن الحادي والعشرين حكاية مختلفة.

وبحسب الكاتب، يعتبر فشل نتنياهو بتشكيل حكومة ائتلافية، وما تبعها من خطوة غير مسبقة بحل الكنيست والدعوة لانتخابات مبكرة، بعد سبعة أسابيع فقط من انتخابات سبقتها، أمراً خارجاً عن التقليد السياسي الإسرائيلي.

وبحسب الكاتب، لدى نتنياهو الاستعداد الآن لمنح المتدينين إعفاءات شاملة من الخدمة العسكرية، وحتى السماح بسطوتهم على مسائل تؤثر على إسرائيليين آخرين، مثل التحكم بمسائل الزواج والطلاق وتعريف

الهوية الدينية، وهي أمور حاسمة بالنسبة لدولة تمنح الجنسية تلقائياً لكل شخص يثبت أنه يهودي وذلك في مقابل توقع نتانياهو تلقي دعماً سياسياً.

ويضيف الكاتب أنه يبرز اليوم ليبرمان كأول منافس جدّي من اليمين لنتانياهو منذ عشر سنوات. وهو يراهن على وجود ما يكفي من اليمينيين الذين ضاقوا ذرعاً بالتحالف مع الأحزاب اليمينية التي ستعيد رسم خارطة السياسات الإسرائيلية، وتجعل منه شخصاً ذا سلطة ونفوذ للإطاحة بنتانياهو .

12 - نتانياهو وعقدة ليبرمان:

يسعى ليبرمان زعيم حزب إسرائيل بيتنا للاستمرار باحتلال دور بيضة القبان وفرض الاستعانة به مجدداً، أي أنه يسعى للتواجد كزعيم حزب يميني علماني، يضطر بنيامين نتانياهو للتحالف معه ليحقق أغلبية تتيح له تشكيل حكومة، لكن الذنب ليبرمان يعادي دون موارد أحزاب اليمين الديني والحريديم، وهي الأحزاب التي تدعم نتانياهو بلا حدود. وحتى الآن أفضل ليبرمان محاولات تشكيل الائتلاف الذي سعى نتانياهو لتدشينه حيث أصر على تمرير قانون تجنيد الشبان الحريديم في الجيش الإسرائيلي، وهو المشروع المرفوض تماماً بالنسبة للأحزاب الدينية الحريدية. بالتالي وضع ليبرمان نتانياهو أمام ثلاثة خيارات، أولها أن ينكسر ويتفاوض مع صديق أمس غريم اليوم أفيغدور ليبرمان، ليدخل معه في الائتلاف الحكومي، وهو الأمر المستبعد؛ لأن الملك بببي صار يرفض ليبرمان أكثر من أي وقت مضى، كما أن أحزاب اليمين الديني والحريديم يرفضون كذلك الجلوس والتفاوض مع ليبرمان، الذي بدوره يرفض وجود الحريديم من الأساس في الحكومة.

الخيار الثاني هو أن يرضخ نتانياهو لفكرة ليبرمان ويتفق على الائتلاف مع تحالف كاحول لافان، على أن يكون الائتلاف يمينياً علمانياً، بوجود الليكود وكاحول لافان ويسرائيل بيتينو، وهذا السيناريو ربما يبدو شبه مستحيل الآن، ليس فقط لأن نتانياهو كرر غير مرة رفضه التحالف مع كاحول لافان، أو لأن بببي جانتس ورفاقه رفضوا أيضاً التحالف مع نتانياهو، بل كذلك لأن حلفاء بببي من اليمين الديني والحريديم لن يسمحوا بخروجهم هكذا إلى صفوف المعارضة بضربة واحدة تنهي اتفاقاتهم مع نتانياهو، خصوصاً وأنه كان مهندس التحالفات بينهم، بل إنه ضغط عليهم ليقبلوا بوجود امرأة على رأس قائمتهم، لأول مرة، هي أيليت

شاكيد .في المقابل ألمح تحالف كاحول لافان عن موافقته على الائتلاف مع الليكود، لكن في غياب نتنياهو، لكن هذا يعني أن يرشح رئيس إسرائيل رؤوفين ريفلين شخصاً آخر من الليكود لتشكيل الحكومة، لكن الحزب الحاكم أعلن أن أول 40 مرشحاً من قائمته قد وقعوا على وثيقة تأييد لنتنياهو وحده ولا أحد آخر ليشكل الحكومة، وهو صك التأمين الذي أجبر نتنياهو أعضاء حزبه المرشحين على توقيعه ليصبح في الصورة لوحده .ليس هذا فحسب، بل كتب نتنياهو مقالاً في الصحيفة اليمينية يسرائيل هايوم ورفض فيه الائتلاف مع أحد سوى حلفائه من قائمة أحزاب اليمين والحريديم، حيث قال: "التزامي واضح، لن تكون هناك حكومة وحدة".

الخيار الثالث هو أن يضطر نتنياهو للتعاون مع أحد من معسكر الوسط -يسار، وتحديدًا تحالف حزبي هاعفودا وغيشر، وقد توقع بعض المحللين مثل هذا الأمر، خصوصاً وأن عمير بيرتس رئيس حزب هاعفودا رفض أن يتحد مع زميل أمس إيهود باراك في تحالف يواجه نتنياهو، وفضل أن يتحالف مع أورلي ليفي أفيكاسيس رئيسة حزب غيشر التي لم تحقق نسبة الحسم المؤهلة لدخول الكنيست في الانتخابات السابقة، أي أن تحالفهما، هاعفودا وغيشر، هو في الأساس تحالف آيل للخروج بخفي حنين، لكن مخافة أن يثير حفيظة ناخبيه من اليسار، أعلن عمير بيرتس رفضه الدخول في ائتلاف مع نتنياهو.

13 - خيارات كاحول لافان:

لا تختلف خيارات كاحول لافان عن خيارات نتنياهو، فإما الحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات التي تضمن له عدد مقاعد كبير، ثم التحالف مع ليبرمان وحزبه لتشكيل ائتلاف حكومي إذا ما فشل ببيني فيه، أو الرضوخ لرغبة ليبرمان نفسه ورغبة رئيس إسرائيل رؤوفين ريفلين، بأن يتحد كاحول لافان مع الليكود لتشكيل حكومة "وحدة"، وهو أمر مرفوض من الطرفين أو أن يتحد كاحول لافان مع قائمة من بين كتل الوسط -يسار، أي واحدة من بين قائمتي هاعفودا وغيشر، أو هامحني هاديمقراطي، وهو السيناريو الممكن فقط إذا حقق كاحول لافان تعزيزاً في عدد مقاعده يجبر رؤوفين ريفلين على التوصية به لتشكيل الحكومة، في سيناريو يعني غياب نتنياهو عن الصدارة، وهو أمر ربما يبدو مستبعداً.

14 - محاولات ننتياهو لاستجداء خيارات بديلة:

في إطار تكوين جبهة يمينية قوية تدعم الليكود وننتياهو؛ تم تدشين قائمة اتحاد أحزاب اليمين (يميننا)، وعلى رأسها أيليت شاكيد، لكن هذه القائمة خلت من حزبين يمينيين متطرفين، هما حزب زهوت (هوية) برئاسة موشيه فيجلين، وحزب عوتسما يهوديت (قوة يهودية) (المنبثق عن حركة كاخ اليهودية الإرهابية برئاسة ايتمار بن غفير . والحزبان المتطرفان من غير المتوقع أن يستطيع أي منهما بلوغ نسبة الحسم المؤهلة للدخول إلى الكنيست، وهذا يعني أن حزبين يمينيين يدخلان الانتخابات في قائمتين منفصلتين بعيداً عن القائمة المؤيدة لننتياهو، وبالتالي كل ما سينجح فيه حزباً زهوت وعوتسما يهوديت هو حرق آلاف الأصوات اليمينية التي يلهث ننتياهو لاجتذابها.

لقد سعى ننتياهو للضغط على الحزبين كي ينسحبا من المنافسة، وبالتالي تذهب أصوات ناخبيهما إلى قائمة يميننا التي تدعم ننتياهو، وهنا ربما يحقق الليكود ويمينا نصراً يؤمن لهما 61 مقعداً أو أكثر، تشكل أغلبية الكنيست، بما لا يضطرهما للخيارات الثلاثة السابقة، ليبرمان، أو كاحول لافان أو وسط اليسار. بالنسبة لأحزاب اليمين الديني والراييكالي المتطرف في إسرائيل؛ لا شيء مجاني، أي أن زهوت وعوتسما يهوديت لن يتراجعا وينسحبا هكذا لمصلحة ننتياهو دون شروط، أي دون أن يمارسا مهارتهما في الابتزاز، بأن يضغطا على ننتياهو ليقدم لهما امتيازات مادية أو تشريعية دينية، وهذا يعني أن الملك بيبي سيسدد فاتورة انتخابية كبيرة لكل من في قائمة اتحاد أحزاب اليمين، وكذلك الحزبين المتطرفين زهوت وعوتسما يهوديت، وسينعكس هذا بالطبع في الصورة الكاملة للوضع السياسي والاجتماعي الإسرائيلي على المدى القريب فيما بعيد الانتخابات .

المشهد العام إذن ينم عن مزيد من التناحر السياسي اليميني، مع ارتفاع نسبة المتشددين والمتطرفين، بما يؤكد تحقيق سيناريوهات قائمة بالنسبة للقضايا المتعلقة بالاحتلال، أو وضع الفلسطينيين بالداخل، ناهيك عن تراجع كبير لقوى اليسار في إسرائيل ينبئ عن انزواء كبير، وصعود نجم اليمين ليسود لوقت كبير قادم.

15 - خاتمة:

تلقّى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، هزيمة مركّبة في انتخابات «الكنيست الـ 22» من شأنها فتح الطريق أمام إنهاء مسيرته السياسية، وربما دفعه إلى ما حاول تجنبه طويلاً: السجن على خلفية اتهامه بالفساد والرشى .

نتيجة الانتخابات التي يمكن وصفها بالكارثية، مركّبة من فشلين اثنين: الفشل في إيصال حزب «الليكود» إلى الفوز بالمرتبة الأولى في عدد المقاعد في «الكنيست»، والفشل في جعل الأحزاب اليمينية والدينية التي تقف إلى جانبه تحوز نصف عدد المقاعد زائداً واحداً، أي 61 مقعداً. بالتالي بعدما كان الأمل لدى نتنياهو معقوداً على النجاح في المسعين معاً، وأن يؤدي إلى التكليف شبه التلقائي له بتشكيل الحكومة، وكذلك سهولة تشكيلها عملياً، فإن الفشل فيهما دفع الرجل إلى الهاوية التي جهد بما يفوق طاقته كي يتجنبها. وبات مصير نتنياهو اليوم معلقاً على معطين اثنين، وعلى جملة تطورات لاحقة لا يمكن تقديرها الآن، مرتبطة بقرارات ومواقف يتخذها خصومه السياسيون، من داخل معسكره اليميني ومن خارجه أيضاً، بل وداخل حزبه حيث المتربصون به كثر، وينظرون إليه بوصفه الشخصية التي تعوق «الليكود» وتمنع عنه السلطة. في الوقت نفسه، وإن كانت كل المعطيات تشير إلى نتيجة كارثية لنتنياهو، إلا أن سيناريوات المكائد والحيل والقدرة على دفع الآخرين إلى الانشقاق عن أحزابهم وائتلافاتهم المبنية على الوعود السخية بتوزيع حصص الحكومة المقبلة، من شأنها تغيير المعطيات، حتى إن جاءت النتائج الرسمية للانتخابات متطابقة مع النتائج الأولية. استناداً إلى ذلك، يتطلّع نتنياهو إلى توافق مع تحالف «العمل - غيشر» الذي بات عملياً بلا هوية سياسية إلا في ما يتعلق بالشأن الاقتصادي المعيشي، وكذلك إلى جزء من حزب «أزرق أبيض»، الحزب الهجين من ثلاثة أحزاب يجمعها فقط التطلّع إلى السلطة.

لكن على الرغم من أي شيء يبقى السؤال: هل بوسع نتنياهو، فعلياً، النجاح في تغيير المعطيات؟ مستوى الشك مرتفع جداً هذه المرة. في المقابل، تبدو حكومة وحدة وطنية، من دون «الحريديم» و«كيانات سياسية صغيرة، السيناريو الأكثر ترجيحاً للمرحلة المقبلة بحسب المعطيات الحالية، ضمن مداورة بين «أزرق وأبيض» و«الليكود»، مع نتنياهو أو من دونه. وبغضّ النظر عن نتائج الانتخابات الإسرائيلية، فإنّ حقائق الصراع العربي/الإسرائيلي على مدار سبعين عاماً تؤكد أنّ مشكلة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية

لا ترتبط بشخصٍ محدّد أو بحزبٍ ما في إسرائيل. فالجرائم الإسرائيلية ضدّ الشعب الفلسطيني حدثت وتحدث بإشراف من حكوماتٍ مختلفة، بعضها ينتمي لتكتّلات حزبية متطرّفة في الكنيست كتجمّع "ليكود" وعلى رأسه نتنياهو، وبعضها الآخر كان يتبع لأحزاب تتّصف بالاعتدال كحزب العمل الذي قاد عدّة حروب على العرب خلال العقود الماضية.

الأمر نفسه ينطبق على الموقف من القرارات الدولية بشأن القضية الفلسطينية وعلى الاتّفاقات الموقّعة مع "منظمة التحرير الفلسطينية"، ثمّ مع السلطة الفلسطينية، حيث لم تنفّذ الحكومات الإسرائيلية المختلفة هذه القرارات أو الاتّفاقيات، كما واصلت جميعها سياسة التهويد والاستيطان في القدس والضفة الغربية والجولان رغم تعارض ذلك مع القوانين الدولية، ولم تقم أي حكومة إسرائيلية حتّى الآن بإعلان الحدود الدولية لـ "دولة إسرائيل"، ولا بضمان حقوق اللاجئين الفلسطينيين ممّا يجعل أساس الصراع العربي والفلسطيني مع إسرائيل مستمراً رغم تغيّر الأشخاص والحكومات فيها.

وهناك الآن حالة انتظار تسود المنطقة العربية لما ستسفر عنه هذه المرحلة من متغيّرات سياسية وتطوّرات عسكرية في أكثر من مكان، كما كان يحدث في السابق من مراهنات الانتظار على نتائج انتخابات أميركية أو على مؤتمرات دولية، لكن حتماً القوى الدولية والإقليمية الفاعلة ليست جالسةً مكتوفة الأيدي ومكتفيةً بحال الانتظار، فهي تعمل من دون شك على صناعة هذه المتغيّرات أو على تهيئة نفسها للتعامل مع نتائجها، بل هي تحاول الآن استثمارها أو حرفها أو محاصرتها أو التحرك المضاد لبعض مساراتها.. وهي كلّها مسائل قائمة مرتبطة بإمكانة هذه المتغيّرات وظروفها.

إنّ تحميل "نظرية المؤامرة" وحدها مسؤولية المصائب التي حلّت في الأمّة العربية هي حتماً مقولة خاطئة ومُضلّلة، فكلّ ما يحدث من "مؤامرات خارجية" يقوم فعلاً على استغلال وتوظيف خطايا داخلية عربية، لكنّه أيضاً "قصر نظر" كبير لدى من يستبعد دور ومصالح "الخارج" في صياغة حاضر ومستقبل منطقة تشهد الآن أهمّ التحوّلات السياسية والأمنية والجغرافية. هناك في سيرة آدم عليه السلام، كما وردت في الرسائل السماوية، حكمة هامة. فإغواء الشيطان له ولحواء كان "مؤامرة خارجية"، لكنّ ذلك لم يشفع لهما بالأ يكون هناك عقابٌ وتحملٌ مسؤولية!

الواقع الآن أننا نعيش "زمناً إسرائيلياً" في كثيرٍ من الساحات العربية والدولية. زمنٌ يجب الحديث فيه عن مأساة الملايين من الفلسطينيين المشردين منذ عقود في أنحاء العالم، لا عن مستوطنين يهود يحتلون ويغتصبون الأرض والزرع والمنازل دون رادعٍ محليٍّ أو خارجيٍّ. زمنٌ إسرائيليٍّ "حتى داخل بلدانٍ عربية كثيرة تشهد صراعاتٍ وخلافاتٍ طائفية ومذهبية تخدم المشاريع الأجنبية والإسرائيلية، في الوقت الذي تحتّم فيه مواجهة هذه المشاريع أقصى درجات الوحدة الوطنية. زمنٌ تفرض فيه إسرائيل بحث مسألة "الهوية اليهودية" لدولتها التي لم تعلن عن حدودها الرسمية بعد، بينما تضيع "الهوية العربية" لأمةٍ تفصل بين أوطانها، منذ حوالي قرنٍ من الزمن، حدوداً مرسومة أجنياً، وبعض هذه الأوطان مهدّد الآن بمزيدٍ من التقسيم والشرذمة.!!

ويُغرق البعض الأمة العربية والعالم الإسلامي في خلافاتٍ ورواياتٍ وأحاديثٍ عمرها أكثر من 14 قرناً، وليس الهدف من ذلك إعادة نهضة الأمة وأوطانها، بل النتيجة ستكون هي التشجيع على إقامة دويلات طائفية ومذهبية تتناسب مع الإصرار الإسرائيلي على تحصيل اعتراف فلسطيني وعربي بالهوية اليهودية لدولة إسرائيل، فتكون "الدولة اليهودية" نموذجاً رائداً لدويلات دينية ومذهبية منشودة في المنطقة كلّها.!

وإذا كانت إسرائيل وأجهزتها الأمنية تتسلّل إلى أهمّ المواقع السياسية والأمنية في دول كبرى ومنها حليفاتها الكبرى أميركا، فكيف لا تفعل ذلك مع أعدائها "الجيران" لها؟ فرغم كلّ العلاقات الخاصة بين أميركا وإسرائيل، هناك تجسس إسرائيلي يحدث على الحليف الأميركي، وهناك العديد من العملاء الأميركيين الذين اعتقلوا بتهمة التجسس والعمل لصالح إسرائيل في مواقع أمنية أميركية مهمّة، وبعضهم من خلال علاقتهم مع منظمة "الإيباك"، اللوبي الإسرائيلي المعروف بواشنطن. فكيف بساحات الصراعات الجارية الآن داخل المنطقة أو في دول الإقليم الضعيفة والمتخلفة؟!

طبعاً ليست الخطط والمشاريع الإسرائيلية والأجنبية بمثابة "قضاء وقدر"، فقد كان هناك في العقود الماضية مشاريع كثيرة جرى في أكثر من مكان وزمان إحباطها ومقاومتها، لكن ما يحدث الآن يختلف في ظروفه عن المرحلة الماضية. فالحديث عن "مقاومة إسرائيل" و"مواجهة الهيمنة الأجنبية" ليس هو الأولوية الآن لدى جماعات كثيرة على امتداد الأرض العربية، بل إنّ بعض هذه الجماعات لم يجد حرجاً في طلب التدخل الأجنبي أو في العلاقة مع إسرائيل نفسها.!

ثمّ كيف يمكن المراهنة الآن من جديد على مزيدٍ من التفاوض مع إسرائيل برعاية إدارة ترامب، إذا كانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ اتّفاق أوسلو في العام 1993 ترفض وقف الاستيطان والانسحاب من القدس وحقّ العودة للفلسطينيين، وهي القضايا الكبرى المعنيّة بها أي مفاوضات أو "عملية سلام" مستقبلية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي؟! ثمّ كيف سيأمل الفلسطينيون بموقف أميركي إيجابي إذا كانت إدارة ترامب اعترفت بالقدس كعاصمة أبدية لإسرائيل ووافقت على ضمّ الجولان وأوقفت كل أشكال الدعم المالي للشعب الفلسطيني، وربما تدعم قريباً ضمّ غور الأردن وأمكنة المستوطنات؟!!

إن إدارة ترامب تراهن الآن على استثمار نتائج ما حدث ويحدث في البلاد العربية؛ من تهميش للقضية الفلسطينية، ومن تفجير لصراعات إقليمية وحروب أهلية عربية، ومن غياب لمرجعية عربية فاعلة، من أجل دفع العرب والفلسطينيين لقبول مشروع "صفقة القرن"، فيعمّ التطبيع العربي والإسلامي "مع إسرائيل قبل انسحابها من كلّ الأراضي العربية المحتلة في العام 1967"، وقبل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة! إن إسرائيل هي المستفيدة الأولى من الواقع الفلسطيني تحديداً والعربي عموماً بما هو عليه من حال الصراعات والتشرذم وانعدام وحدة الموقف، ومن الفوضى في العلاقات والمؤسسات العربية، ومن أولويّة مصالح الحكومات على الأوطان، ومن "جهالة" من هم بمعارضة عنفية تتحدّث عن الديمقراطية بينما تساهم في هدم وحدة أوطانها ولا تمانع بالتدخل العسكري الأجنبي!!

فلسطين كانت أولاً في "وعد بلفور"، قبل تقسيم المنطقة العربية في "سايكس بيكو" بمطلع القرن العشرين قبل مائة عام. وفلسطين كانت أولاً في حروب "الإفرنج" قبل ألف عام. وفلسطين كانت أولاً في معظم صراعات المنطقة في القرن الماضي. وستبقى فلسطين أولاً لكلّ شعوب المنطقة العربية رغم الغبار والضباب الذي يغشي الأبصار في هذه المرحلة الزمنية.

إن إسرائيل ما بعد الانتخابات قد تبدّل لون الثوب الذي ترتديه، لكنها تبقى هي نفسها الكيان القائم على الاحتلال واغتصاب الحقوق والسيادات والسعي الدائم إلى فرض إرادة الاحتلال والتوسع والاستيطان، وهي سمة إسرائيلية ثابتة، سواء كانت الغلبة يمينية أو يسارية أو غير ذلك.